حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

المؤثرات المحلية والاقليمية والدولية وانعكاساتها على مسار الانتخابات النيابية الاردنية عام ١٩٩٣-١٩٩٧

ليلى عادل عبد القادر *
صباح مهدي رميض**

جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية قسم التاريخ

المستخلص

رفض الشارع الاردني لعملية السلام برمتها ، وراى انها جاءت لمصلحة اليهود لتحقيق حلمهم في اقامة دولة (اسرائيل) العظمى من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية على الدول العربية ، ويساعدهم على ذلك الولايات المتحدة الامريكية التي دمرت القوة العربية المتمثلة في العراق التي يمكن ان تكون شريكاً وراعياً نزيهاً لعملية السلام ، وهذا ما اثبتته الايام ، وان خيار السلام هو خيار الحكام لا الشعوب .

وقد رأت هذه الفئة ان الخيار البديل ، والامثل لعملية السلام وللخروج مما تعانيه الاردن والدول العربية من ازمات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، هو المصالحة الحقيقية والتي هي خيار الشعوب ، وقد ترجمت كل فئة رؤيتها من خلال الدعاية والشعارات التي طرحت في انتخابات عام ١٩٩٣ .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المقدمة :

تعدّ عملية الاصلاح السياسي ضرورة ملحة لحاجة الشعوب الماسة لها إلاّ أنها تتصادم مع غياب حقيقي للاصلاح من جانب الانظمة الحاكمة وتمثل الاصلاح بأوجهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وجاءت انتخابات المجلس الثاني عشر ١٩٩٣ على اثر الظروف التي عصفت بالمملكة من استمرار دوين الازمة الاقتصادية والتي ادت الى عجز في ميزانها التجاري وما رافقها من الفقر والبطالة وتأثير واضطراب العلاقات الاردنية العربية ولاسيما بعد ازمة الخليج الثانية والتي انعكس تأثيرها بشكل مباشر على الوضع العام في المملكة ، إذ وجدت بعض الفئات السياسية في عملية السلام فرصتها لانهاء حالة الحرب مع (اسرائيل) ومن ثم انصراف هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية الشاملة لشعوبها وانهاء حالة العزلة التي عاشتها الاردن بعد ازمة الخليج الثانية نتيجة لسوء فهم الاطراف للموقف الاردني من ازمة الخليج الثانية ، وانها سوف تخرج الاقتصاد الاردني من الحالة التي تعيش فيها عن طريق شطب الديون الاردنية التي يعاني الاقتصاد الاردني من وطأتها وجدوتها.

المؤثرات المحلية :

صدرت الارادة الملكية في التاسع من تموز عام ١٩٩٣ لإجراء انتخابات المجلس الثاني عشر، وحددت يوم الثامن من تشرين الثاني ١٩٩٣ ، وذلك بعد ان حل المجلس قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدته في الرابع من آب عام ١٩٩٣[١]، وجرت هذه الانتخابات بعد تعديل قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦ الذي اعتمد على مبدأ الصوت الواحد مما ادى الى تراجع الاقبال على الترشيح ، إذ مكن التعديل هذا عودة زعامات العشائر الى المجلس النيابي بعدما حرمها القانون السابق من الوصول الى مجلس النواب الحادي عشر[٢] ، كما ان هذه الانتخابات جاءت بعد اقرار قانون الاحزاب السياسية وعددها عشرون حزباً[٣] في جو من التشاؤم العام من قبل المواطنين والاحباط وتدني مستوى التوقعات فجرت في ظروف استمرار ديون الازمة الاقتصادية واتساع نطاق الفقر والبطالة التي مرت بها الاردن منذ نهاية عقد الثمانينات[٤].

وفي ضوء ضعف اداء مجلس النواب مقارنة بالتوقعات المتفائلة التي سادت الانتخابات السابقة ، على الرغم من ان الاقتصاد الاردني اتسم بالضعف وقلة الموارد الطبيعية واعتماده على المساعدات الخارجية ، ووجود عجز دائم في الميزان التجاري[٥] ، تمثل في هبوط مستوى المعيشة للمواطنين ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ومن ثم زيادة اعداد العاطلين عن العمل ، والعجز في الموازنة والمديونية الخارجية وارتفاع اجمالي الدين الخارجي المحسوب وغير المسدد الى (٧٣٤٦) مليون دولار نهاية عام ١٩٩١ قبل ان ينخفض الى (٦٨٤٤) مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢ ، كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي المحسوب وغير المسدد الى الناتج المحلي الاجمالي (١٧٩,٨%) عام ١٩٩١ قبل ان تنخفض الى (١٤٣%) عام ١٩٩٢[٦] .

ارتفع معدل البطالة الى (١٨,٨%) عام ١٩٩١ ، وارتفعت نسبة الفقر الى نسب كبيرة ، إذ بلغ خط الفقر المدقع بمعدله العام (٧,٩%) عام ١٩٩٢ ، اما نسب الاسر التي تعيش دون خط الفقر المدقع ارتفع الى (٢١,٣%) عام ١٩٩٢[٧]. ولا شك ان هذا الضعف العام شكل هاجساً امام صناع القرار السياسي في الاردن وجعله يسعى دائماً للبحث عن وسائل التخلص منه[٨] .

ونتيجة لذلك لجأت حكومة الاردن تبني البرنامج الاول للتصحيح والتكييف الهيكلي ليغطي المدة (١٩٨٩-١٩٩٣) ، والهدف منه عافية النمو الاقتصادي حتى يصل معدله الى (٤%) عام ١٩٩١ ، وتخفيض نسبة التضخم من (١٤) بالمائة عام ١٩٨٩ الى (٧%) عام ١٩٩٣، وتغطية العجز في الحساب الجاري الخارجي في عام ١٩٩٣[٩] . واستهدفت الخطة تحسين الاستثمار عن طريق تقديم الحوافز لزيادته والتوفير من القطاع الخاص وبهذا ارتفع من (٣% الى ٨%) من الناتج المحلي الاجمالي ما بين عام (١٩٨٩-١٩٩٣)، وكان خفض عجز الموازنة العامة من (٢٤%) الى (٩%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي بين عام (١٩٨٩-١٩٩٣) وذلك بتخفيض مجمل النفقات الحكومية من (٥٤%) الى (٤٦%) من قيمة الناتج الاجمالي المحلي[١٠]، إلا أن نشوب ازمة الخليج عام ١٩٩٠ وما بعدها اوقف العمل بالبرنامج حتى نهاية الازمة لان حكومة الاردن قد وصلت الى اتفاق جديد مع مؤسستي (بريتون وودزة) Bretton woods من خلال برنامج التكيف الهيكلي للمدة (١٩٩٢-١٩٩٨) وتتمثل الاهداف الرئيسة لهذا البرنامج بالآتي[١١] :

١- تخفيض معدل التضخم بحيث لا يزيد على (٢,٥%) من نهاية البرنامج .
٢- تخفيض العجز في الموازنة العامة من (١٨%) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ الى (٢,٥%) عام ١٩٩٨ .
٣- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام ١٩٩٨ الى (٢%).
٤- تخفيض حجم المديونية الخارجية .
٥- زيادة احتياطات المملكة من العملات الاجنبية الى (٩٥٠) مليون دولار ، بحيث تغطي تمويل المستوردات لمدة ثلاثة اشهر بدلاً من شهر ونصف فقط[١٢].

وتأسيساً على ذلك ترى الباحثة بأن عملية الاصلاح الاقتصادي تعدّ من اهم عوامل النجاح والتحول الديمقراطي وتؤدي الى الاصلاح السياسي والمشاركة في صنع القرارات الحاسمة سواء على المستوى الاقتصادي او السياسي .

المؤثرات الاقليمية :

موقف الاردن من حرب الخليج الثانية :

ادى الاردن دوراً رئيساً وفاعلاً في ايجاد حل للخلاف العراقي الكويتي دبلوماسياً فقام الملك الحسين بن طلال بزيارة بغداد الكويت قبل نشوب الازمة بثلاثة ايام ، وحاول اقناع الطرفين بالحل السياسي من دون اللجوء الى القوة ، ولكن تلك الجهود لم تثمر، فدخلت القوات العراقية الاراضي الكويتية في ٢ آب عام ١٩٩٠[١٣] وابدى الاردن اندماجاً كاملاً بين مختلف القوى السياسية ، الامر الذي زاد وتيرة الثقة من خلال التظاهرات والمسيرات الشعبية التي كانت تنظمها المعارضة[١٤] .

وفي خضم هذا الجو المضطرب والعلاقات الاردنية العربية المتأزمة ولاسيما مع دول الخليج جرت الانتخابات البرلمانية إذ تأثرت بمجرياتها حتماً ، ونتيجة لموقف الاردن من ازمة الخليج[١٥]، التي نظرت للاردن بوصفه مؤيداً للعراق في اجتياحه لاراضي الكويت[١٦]، وما رافقها من تحالف دولي كان له اثاره السلبية الكبيرة على الاردن[١٧] ، وكان قرار الاردن بشأن الازمة يتمثل في رفض الاحتلال العراقي للكويت[١٨]، وضرورة الامتثال للحل السلمي ، ورفض الوجود الاجنبي على الاراضي العربية ، وان تحل الازمة داخل الاطار العربي ، ونتيجة لهذا القرار تعرض الاردن

لضغوط لاجباره على الالتزام بالموقف المؤيد للولايات المتحدة والمتعلق بفرض الحصار على العراق وعلى النحو الآتي[١٩] :

١- ايقاف المساعدات العربية من قبل الكويت والسعودية ودول الخليج الاخرى ، حتى جاء قررا الامم المتحدة المرقم (٦٦١) عام ١٩٩٠ ليوقف تماماً حركة التجارة والتصدير الاردنية الى العراق ، واتخذ مجلس الشيوخ الامريكي قراراً في العشرين من آذار عام ١٩٩١ ، الغاء المعونة المالية المقررة للاردن وقيمتها (٥٧) مليون دولار سنوياً[٢٠].

٢- اغلقت السعودية حدودها مع الاردن ، وطردت اعداد كبيرة من العمالة الاردنية فيها، كما اوقفت ضخ النفط ، ففرضت السعودية حضراً اقتصادياً على الاردن[٢١].

٣- أوقفت شركات الطيران العالمية رحلاتها الى الاردن ، واصيب ميناء العقبة بشلل اقتصادي نتيجة فرض حصار على خليج العقبة وتفتيش السفن المتوجهة اليها[٢٢].

٤- عودة قرابة مليون ونصف مواطن من المغتربين الى الاردن في بداية الازمة[٢٣]، وتكبد الأردن نفقات كبيرة مقابل ذلك ، وصلت الى (٤٠) مليون دينار خلال الشهرين الاوليين من الازمة على الرغم من ان معظم الوافدين غادروا الاردن ، ولكن (٣٠٠) ألف مواطن اردني كانوا يعملون في الكويت ودول الخليج[٢٤].

٥- مضايقة الشاحنات الاردنية المتوجهة الى بلدان الخليج العربي[٢٥] .

٦- الشلل الذي اصاب مفاصل الاقتصاد الاردني وقدّرها صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٠ نحو (١,١٠٠) مليون دولار[٢٦].

وجدت حكومة الاردن ان الرد على مثل هذه التصرفات من الافضل ، ان يكون بتعميق التجربة الديمقراطية والمحافظة على الوحدة الوطنية لمواجهة اي محاولة ترمي التأثير على الواقع الاردني ، وهنا برزت حاجة البلاد في ظل هذه الظروف الى فك عزلتها من خلال اتباع السياسة الرامية الى تحقيق التحول الديمقراطي[٢٧] .

معاهدة السلام الاردنية –الاسرائيلية :

عدّ خطاب الملك الحسين امام المؤتمر الوطني الاردني العام بتاريخ الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٩١ ، الوثيقة الرسمية التي تم الاستناد اليها في ابداء المبررات لدخول العملية السلمية التي دفعت باتجاه استثمار الفرصة المتاحة المتمثلة بالدعوى الى مؤتمر مدريد واستند في ذلك الى اسباب عدة[٢٨].

وافق الاردن على حضور مؤتمر مدريد للسلام[٢٩] الذي عقد في الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٩١، وحدث التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن ، وعينت الحكومة الاردنية عبد السلام المجالي[٣٠] رئيساً للجانب الاردني في الوفد ، وقد طالب الجانب الاردني في اثناء المؤتمر بعدة امور آنذاك[٣١]، وفيما بعد توصلا كل من الاردن واسرائيل الى اتفاق على اجندة مفاوضات السلام بينهما في تشرين الاول عام ١٩٩٢ ، غير ان تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني – الاسرائيلي حال دون التصديق عليها[٣٢].

وبعد نجاح " اسرائيل" في اتفاقية اوسلو[٣٣] مع فلسطين في النروج بتاريخ العاشر من آب عام ١٩٩٣ ، والذي تم توقيعه رسمياً عليها في واشنطن بتاريخ الثالث والعشرين من ايلول ١٩٩٣[٣٤]، وفي الرابع عشر من ايلول عام ١٩٩٣ وقعت الاردن في واشنطن على جدول الاعمال بينها وبين " اسرائيل" وتبع ذلك اجراء مفاوضات اردنية – اسرائيلية وبمساعدة امريكية لبحث مواضيع المياه والبيئة وترسيم الحدود وايجاد تعاون مستقبلي بين الاردن وفلسطين[٣٥] .

التقى الامير الحسن[٣٦] في تشرين الاول عام ١٩٩٣ لأول مرة مع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز[٣٧] في البيت الابيض بواشنطن بدعوة من الرئيس الامريكي بيل كلنتون[٣٨] ، واستغرق اللقاء عشرين دقيقة واسفر عن تشكيل مجموعة عمل اقتصادية اردنية – اسرائيلية امريكية من اجل تنمية المنطقة اقتصادياً[٣٩] .

وبدأ الجانبان عقب ذلك بإجراء مفاوضات للتوصل الى معاهدة سلام[٤٠]، إذ عقدت لقاءات عدة بين الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين[٤١] وبين مسؤولين اردنيين واسرائيليين ، وهذه هي الاحداث الرئيسة المتعلقة بالتسوية السليمة التي حدثت قبل موعد اجراء انتخابات عام ١٩٩٣ النيابية[٤٢] .

وربط بين التسوية السلمية وقانون الصوت الواحد للناخب ، وذلك لان النظام لجأ الى هذا القانون خشية من ان يؤدي القانون السابق الى وجود برلمان يعارض العملية السلمية ، وبالفعل فقد حل المجلس قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدته كما اشرنا الى ذلك[٤٣] لتمرير المعاهدة، ويبدو ان النظام انتبه الى ضرورة وجود قانون للانتخابات يؤدي الى اضعاف نتائج القوى الحزبية المعارضة ، فأصدر قانوناً مؤقتاً للانتخابات في السابع عشر من آب ١٩٩٣ ، مما اكد ان النظام كان العامل الاساسي في صياغة كل ما يتعلق بالنظام[٤٤] ، وبالفعل وافق مجلس النواب بالأغلبية على المعاهدة حيث ايدها (٥٥) نائباً من مجموع الحضور البالغ عددهم (٧٩) نائباً[٤٥] ، وبتاريخ السابع عشر من تشرين الاول ١٩٩٤ تم التوقيع على المعاهدة السلام في عمان[٤٦] ، وقعها عن الجانب الاردني رئيس الوزراء عبد السلام المجالي وعن الجانب الاسرائيلي رئيس الوزراء اسحاق رابين، وفي السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩٩٤ وقع النص النهائي للمعاهدة في وادي عربة واحتوت معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية على (٣٠) مادة وكانت المعاهدة هي السبب الرئيس في حل المجلس الحادي عشر قبل انتهاء مدته بثلاثة اشهر لتمريرها من قبل المجلس الجديد[٤٧].

العوامل الدولية :

جرت انتخابات المجلس الثاني عشر في مرحلة تبدلت فيها مراكز القوى في العالم، إذ انهار الاتحاد السوفيتي السابق واصبحت الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي وتدير الامور من دون وجود منافس قوي لها[٤٨] ، ادى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الى ظهور تغيرات بنيوية تمثلت في بروز الاتحاد المنهار ومرورها بمرحلة من عدم الاستقرار وسعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحديد ادوارها ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية ، واخذت دول الشمال تدعم دول الجنوب لاسيما تلك الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً ، فمثلاً الولايات المتحدة قامت بدعم دول امريكا اللاتينية التي شهدت انظمتها تحولاً ديمقراطياً ، وقامت فرنسا بدعم العديد من الدول الافريقية ، ورفعت هذه الدول في حدود مصالحها شعار الديمقراطية والتلويح بالمرجعية الديمقراطية وحقوق الانسان[٤٩]، وظهور الدور المتنامي لليابان والمانيا ، وظهرت تغيرات جوهرية، تمثلت بتراجع مفاهيم الاشتراكية وانتشار مفاهيم الليبرالية ، كالتعددية السياسية واقتصاد السوق الحر[٥٠].

وشهدت هذه المرحلة فشل الاشتراكيات العربية وسقوط النموذج الاقتصادي الشرقي، وادى ذلك الى تجاوب النظام العربي لمفاهيم الاصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق الحر[٥١]. وادرك الملك الحسين هذه التغييرات البنيوية في النظام العالمي ، والمتغيرات الاقليمية والدولية لذلك سارع في احداث تحول ديمقراطي والاتجاه نحو

الاصلاح الاقتصادي القائم على مفاهيم السوق الحر ، كل هذه العوامل كان لها اثرها الواضح على الاحزاب والاتجاهات التي جرت في عام ١٩٩٣[٥٢].

الخاتمة :

ان استمرار ديون الازمة الاقتصادية واتساع نطاق الفقر والبطالة التي مرت بها الاردن منذ نهاية عقد الثمانينات واسمرارها فيما بعد اثرت بشكل كبير على مسار العملية الانتخابية لذلك فغن عملية الاصلاح الاقتصادي تعد من اهم عوامل النجاح والتحول الديمقراطي وتؤدي الى الاصلاح السياسي والمشاركة في صنع القرارات الحاسمة سواء على المستوى الاقتصادي او السياسي .

وبذلك جاء قرار الحكومة الاردنية بتعميق التجربة الديمقراطية والمحافظة على الوحدة الوطنية لمواجهة اي محاولة ترمي التأثير على الواقع الاردني من خلال اتباعها لسياسة التحول الديمقراطي ولاسيما بعد الضغوط التي تعرضت لها من قبل دول الخليج العربي على اثر قرارها بشأن الازمة المتمثلة برفضها الاحتلال العراقي للكويت (ازمة الخليج الثانية) .

شهدت هذه المرحلة الاشتراكيات العربية وسقوط النموذج الاقتصادي الشرقي ، وادى ذلك الى تجاوب النظام العربي لمفاهيم الاصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق الحرة ، وادرك الملك الحسين هذه التغيرات البنيوية في النظام العالمي والمتغيرات الاقليمية والدولية لذلك سارع في احداث تحول ديمقراطي والاتجاه نحو الاصلاح الاقتصادي القائم على مفاهيم السوق الحر .

وتعد اتفاقية السلام الاردنية – الاسرائيلية السبب الرئيس وراء صدور قانون الصوت الواحد ١٩٩٣ واجراء الانتخابات على اثرها وذلك للمجيء بمجلس يستطيع عن طريقه تمرير الاتفاقية بالاغلبية .

Abstract

Domestic, Regional and International Effects and their Reflections on the Jordanian Parliamentary Elections (١٩٩٣-١٩٩٧)

By Layla Adel Abdul Qader

And Sabah Mahdi Rumayid

The Jordanians rejected the entire peacemaking process because they believed that the whole process was in favor of the Jewish to achieve their dream of establishing their state (Israel) via economic and political control over the Arab states with the support of the United States of America which destroyed the Arab force represented by Iraq. The United States cannot be considered a fair and honest partner in the peacemaking process, and this fact has been approved through the time, and the peacemaking process is a decision taken by the rulers and not the people. It is believed that the choice of peacemaking is the best alternative for lessening what Jordan and other Arab states are suffering from. Every party translated his vision via its propaganda and slogans raised in ١٩٩٣ election.

الهوامش

(١) الجريدة الرسمية الاردنية ، العدد ٣٩١٠ ، ١٧ تموز ، ١٩٩٣ ، ص١٤٠٠ .

(٢) هاني الحوراني ، التجربة الديمقراطية في الاردن واقعها ومستقبلها ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٧ ، ص١٦ .

(٣) احمد عارف ارحيل الكفارنة ، المصدر السابق ، ص٢٥٨ ؛ عادل تركي سعود القاضي ، النظام السياسي والمشاركة السياسية للاحزاب في الاردن للفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٩ ، ص٧١

(٤) ايهاب الشلبي وحامد الدباس وطالب عوض ، انتخابات ١٩٩٣ الاردنية ، دراسة تحليلية رقمية ، عمان، ١٩٩٥ ، ص١٤ .

(٥) غازي النهار ، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة الخليج ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص٥٣ .

(٦) محمد حمدان المصالحة ، دراسات في البرلمانية الاردنية ، ج٢ ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٦ .

(٧) عادل تركي سعود القاضي ، المصدر السابق ، ص١٧ ؛ يوسف سلامة محمود المسعيدين ، المصدر السابق، ص٤٥.

(٨) علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٠٢ .

(٩) منار محمد الرشواني ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

(١٠) للمزيد من التفاصيل ينظر : علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٠٣ .

(١١) منار محمد الرشواني ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

(١٢) منار محمد الرشواني ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل ينظر: حامد عبد الله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، تاريخ الاردن الحديث واساليب تدريسه ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٠٨ ؛ عدي اسعد خماس ، الاحتلال الامريكية للعراق واثره على العلاقات العراقية الاردنية ٢٠٠٣ -٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١١ ، ص٤٣ .

(١٤) رماح فؤاد عبدالعباس، المصدر السابق، ص٧٤؛ عدي اسعد خماس ، المصدر السابق ، ص٤٦.

(١٥) ايهاب الشلبي وحامد الدباس وطالب عوض، انتخابات ١٩٩٣ الاردنية، ص١٦؛ من القضايا الديمقراطية والانتخابات في الاردن، المركز الاردني للدراسات والمعلومات، الاردن، ١٩٩٧،ص١٥٤.

(١٦) يوسف سلامة حمود المسيعدن ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

(١٧) ايهاب الشلبي وحامد الدباس وطالب عوض ، انتخابات عام ١٩٩٣ ، ص١٦ ؛ منار محمد الرشواني ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن في المدة (١٩٨٩-١٩٩٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، الاردن ، ١٩٩٩ ، ص٨٥ .

(١٨) حامد عبد الله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

(١٩) عادل تركي سعود القاضي ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٢٠) احمد عارف ارحيل الكفارنة ، المصدر السابق ، ص٢٠٠ ؛ رجاء صبحي عقلة غرايبة ، المصدر السابق ، ص١٧٩ ؛ اسماعيل محمد الزيود ، المصدر السابق ، ص٩٥ .

(٢١) حامد عبدالله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، المصدر السابق ، ص١٠٩ ؛ عادل تركي سعود القاضي ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٢٢) احمد عارف ارحيل الكفارنة ، المصدر السابق ، ص٢١٠.

(٢٣) محمد حمد القطاطشة ، المجلس النيابي والتطور الديمقراطي في الاردن ، ص١٨٠ ؛ علي المحافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص٢٦٨ .

(٢٤) حامد عبدالله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، المصدر السابق ، ص١٠٩ ؛

Mary E. Marris, New Political Realities and the Gulf Egypt Syria and Jordan, the United States, ١٩٩٣, P.٣٠.

(٢٥) عادل تركي سعود القاضي ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٢٦) حامد عبدالله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

(٢٧) هايل ودعان الدعجة ، التحول الديمقراطي في الاردن ، ص١٠٨ .

(٢٨) الممارسات الاسرائيلية من خلال بناء المستوطنات ومحاولة تغيير ديمغرافية الارض العربية المحتلة واستقدم المهاجرين اليهود من روسيا وغيرها ، الموقف الدولي والعربي واتخاذ قرار السلام كصيغة استراتيجية على اساس قراري مجلس الامن الدولي المرقمين ٣٣٨ و ٢٤٢ ، مخاوف الاردن ان يتم حل الصراع العربي – الاسرائيلي على حسابه ، الاوضاع الاقتصادية الاردنية وتردد منظمة التحرير الفلسطينية في توقيع الاتفاق الدولي . ينظر : احمد عارف ارحيل الكفارنة ، المصدر السابق ، ص٢١٥ .

(٢٩) مؤتمر مدريد : عقد في مدريد بتاريخ الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٩٣ وانتهى في الاول من تشرين الثاني ١٩٩١ والذي جمع لأول مرة المسؤولين السوريين واللبنانيين والاردنيين والفلسطينيين والاسرائيليين بهدف البدء في عملية تأمين تسوية شاملة للسلام في الشرق الاوسط ، وشاركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في رعاية الاجتماع ، وحضر الاجتماع كذلك مسؤولين من مصر والاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي ، ولم تنجم عن الاجتماع اية تصريحات ، وان يكون هذا المؤتمر بمثابة انطلاق للمؤتمرين الثانية بين العرب والاسرائيليين . ينظر :

General Anthonyc. Zinni, Usmc, the encyclopedia of the Arab –Israel conflict (Apolitical, social, and military History), United States of America, ٢٠٠٨, P. ٦٥٧;

محمد حمد القطاطشة ، المجالس النيابية والتطور الديمقراطي في الاردن ، ص١٨٠ .

(٣٠) ولد في مدينة الكرك عام ١٩٢٥ ، وحصل على درجة البكالوريوس في الطب من جامعة دمشق بتاريخ ٢٦/حزيران/١٩٤٩ ، وزميل كلية الجراحين الامريكية منذ عام ١٩٦١ ، وتقلد العديد من الوظائف وخلال المدة من عام ١٩٤٨-١٩٦٩ ، وفي عام ١٩٦٩ عين وزيراً للصحة وظل محتفظاً بهذا المنصب حتى عام ١٩٧٠ ، ثم عين وزيراً للصحة ورئاسة الوزراء ، وبقي بهذا المنصب حتى ٢٢/ايار/١٩٧٧ ثم عين ثانياً وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الوزراء ، وظل بهذا المنصب حتى ١٨/آب/١٩٧١ وعين رئيساً للتعليم ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ، ورئيس الجانب الاردني في الوفد الاردني الفلسطيني المشترك لمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١ والمحادثات الثنائية الاردنية الاسرائيلية في واشنطن . ينظر : سامر حجازي ، المصدر السابق ، ص٢٠٢-٢٠٣

(٣١) انسحاب اسرائيل من الاراضي الاردنية الفلسطينية والسورية واللبنانية كافة التي احتلتها بعد يوم ٤ حزيران عام ١٩٦٧ ، كما شدد على عودة السيادة العربية الى القدس العربية ، وازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ، والسماح للفلسطينيين لممارسة حقهم في تقرير المصير على ارض فلسطين . ينظر : حامد عبدالله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، المصدر السابق ، ص ١١٣ ؛ حزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد ، مقدمات ونتائج حول الانتخابات النيابية ١٩٩٣، صادرة عن دورة اعمال اللجنة المركزية ١٩٩٣، عمان ، ص٢١ .

(٣٢) علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة، ص٢٨٦ .

(٣٣) وهو الاتفاق الذي وقعه وزير خارجية " اسرائيل" شمعون بيريز وعن منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، وزير خارجية الولايات المتحدة وارن كرستوفر وزير خارجية روسيا اندري كوزيرف في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول بحضور الرئيس الامريكي بيل كلنتون ، وعرف هذا الاتفاق باسم (اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي) واحتوت على (١٧) مادة وتناولت في الاتفاق اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق " اسرائيل " في الوجود وسيادة " اسرائيل " على (٨٧%) من فلسطين وتعهدت بانهاء العمليات العسكرية ضد (اسرائيل) واعترفت (اسرائيل) رغم عدم اعترافها بدولة فلسطين بالوطن الفلسطيني بما في ذلك تقرير المصير . ينظر : General Anthonys, Zinni, Op. Cit., P. ٧٥٦.

(٣٤) احمد عارف ارحيل الكفارنة ، المصدر السابق ، ص٢١٦ .

(٣٥) رجاء صبحي عقلة غرايبة ، المصدر السابق ، ص١٧٩ ؛ راكان شمس الدين فاعوري ، عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الاردنية تجاه المفاوضات العربية الاسرائيلية (١٩٩١-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٢-٢٠١٣ ، ص٩٢-٩٣.

(٣٦) ولد في ٢٠ آذار عام ١٩٤٧ ، وحصل على بكالوريوس بمرتبة الشرف في العلوم السياسية والتاريخ من جامعة اوكسفورد عام ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وصدرت الارادة الملكية بتسمية الامير حسن ولياً للعهد بتاريخ ٩/نيسان/١٩٦٥ ، وقد اصبح نائباً للملك اثناء سفره خارج الاردن عدة مرات ، وافتتح الامير الدورة العادية لمجلس الامة الاردني التاسع والقى خطاب العرش بتاريخ ١٠/تشرين الثاني/١٩٦٧ ، وافتتح كذلك الدورة العادية النيابية لمجلس الامة بتاريخ ٢/تشرين الاول/١٩٦٨ ، وترأس الامير عدة وفود رسمية اردنية سافرت الى خارج الاردن من اجل تعزيز العلاقات الاردنية – الدولية . ينظر : سامر حجازي ، المصدر السابق ، ص١٨ .

(٣٧) ولد في بولندا عام ١٩٢٣ ، درس في المدرسة الزراعية في بيت شميين وانضم الى كيبوت الموت ، وفي عام ١٩٤١ -١٩٤٤ أصبح الامين العام للشبيبة العاملة (هانوار حاوفيد) عام ١٩٤٧ ، انضم الى اركان الهاغاناه بعد حرب ١٩٤٨ ، عين رئيساً للقوة البحرية للجيش الاسرائيلي ، وفي المدة الممتدة بين عام ١٩٥٠ – ١٩٥٢ تراس وفد وزارة الدفاع الى الولايات المتحدة وبين عام ١٩٥٣-١٩٥٩ كان مديراً عاماً لوزارة الدفاع ، وفي عام ١٩٥٩ انتخب نائباً في الكنيست عن حزب العمل . وفي المدة من ١٩٦٠-١٩٦٥ شغل منصب نائب وزير الدفاع ، وفي عام ١٩٧٠-١٩٧٤ شغل منصب وزير النقل والمواصلات واصبح عام ١٩٧٤ وزيراً للمعلومات ، وعين وزيراً للدفاع عام ١٩٧٤-١٩٧٧ ، إذ عمل على اعادة بناء الجيش الاسرائيلي بعد حرب عام ١٩٧٣ ، وفي عام ١٩٨٤ – ١٩٨٦ اصبح رئيساً للوزراء وعام ١٩٨٦ اصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية وشغل منصب وزير المالية في حكومة شامير ١٩٨٨-١٩٩٠ . ينظر : محمد شرايدة ، شخصيات اسرائيلية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٨٥-٨٦.

(٣٨) ولد في مدينة هوب في اركسناس عام ١٩٤٦ باسم وليم جيفرسون بليت الثالث وقد غير اسم عائلته من بليت الى بيل كلنتون في الخامس عشر من عمره ، وفي عام ١٩٤٦ تخرج من المدرسة الثانوية، وفي عام ١٩٦٨ تخرج من جامعة جورج تاون وحصل على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية وفي السنة نفسها حصل على منحة دراسية من جامعة اكسفورد ببريطانيا ولم يكمل فيها فحصل على منحة اخرى لدراسة القانون من جامعة يل في عام ١٩٧٣ وحصل على شهادة كلية الحقوق وفي عام ١٩٧٦ انتخب كنائب في اركنساس ، وفي عام ١٩٧٨ انتخب كحاكم للولايات لخمس فترات وظل= =فيها حتى عام ١٩٩٢ وتولى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية لفترتين من عام ١٩٩٣ -٢٠٠١ وهو الحاكم الثاني والاربعين . ينظر: ناجيل هاملتون ، القياصرة الامريكية سير الرؤساء من فرانكلين د. روزفلت الى جورج دبليو بوش ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٦٠٧-٦٠٩ .

(٣٩) علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص٢٩٠ ؛

Bob Hepburn, Toronto Star, Toront, ont, Back election moderates Jordan's king tells, ٨ No. ١٩٩٣, A٢.

(٤٠) Mark Fineman, Jordan Election asetback for fundamentalists, proquest Historical Newspaper, Las Angeles, Times, Nov. ١٠, ١٩٩٣, P. WA١ ;

طاهر المصري ، (واقع وآفاق العملية الديمقراطية في الاردن) ، ص١٠ .

(٤١) ولد في القدس في الاول من آذار عام ١٩٢٢ ، درس في مدرسة كادوري الزراعية الثانوية ، وتخرج في ١٩٤٠ ، قاد قيادة هاربل من اجل القدس خلال حرب الاستقلال الاسرائيلي ١٩٤٨-١٩٤٩ ، وخلال ١٩٥٦-١٩٥٩ رأس رابين القيادة الشمالية ، وخلال المدة ١٩٥٩-١٩٦١ كان رئيس العمليات وخلال ١٩٦١-١٩٦٤ كان رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ، وفي الاول من كانون الثاني ١٩٦٨ تقاعد من الجيش ، وبعدها تم تعيينه سفير اسرائيل لدى الولايات المتحدة الامريكية حتى عام ١٩٧٣ ، وفي شباط

١٩٩٢ انتخب رابين رئيساً لحزب العمال الاسرائيلي في اول انتخابات على مستوى البلد واصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية في تموز، واشترك في توقيع اعلان المبادئ المشتركة مع رئيس المنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في الثالث عشر من ايلول ١٩٩٣ خلال اتفاقية اوسلو ، وشارك في اتفاقية السلام عام ١٩٩٤ ، توفى في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥ . ينظر :

General Anthonys, Zinni, Op. Cit., P. ٨٤٦-٨٤٧; shogry simon, the rise of the muslim, Brotherhood and Islamist Regime regime relations, Jordan Region " studies: middle, East Jordan Amman, ٥٢١, ٢٠٠٨, P. ١٦.

(٤٢) حامد عبد الله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

(٤٣) عادل تركي سعود القاضي ، المصدر السابق ، ص٧٧١ ؛

Hussien decides to go ahead with election proquest Historical Newspapers, the Jerusalem post (١٩٥٠-١٩٨٨) sep٢٩, ١٩٩٣, P.١٦.

(٤٤) بلال حسن التل وموسى فوده ، المصدر السابق ، ص١٠٦ ؛ عادل تركي سعود القاضي ، المصدر السابق ، ص٧١

(٤٥) رماح فؤاد عبد العباس ، المصدر السابق ، ص١٠٦ ؛ مصطفى علي العتوم ومنتصر مجيد حميد ، المصدر السابق ، ص١٠٠ ؛ احمد عارف ارحيل ، المصدر السابق ، ص٢١٧ .

(٤٦) معاهدة السلام : وقعت في ٢٦ من تشرين الاول ١٩٩٤ في وادي عربة وتناول الاتفاق (معاهدة السلام) بين " اسرائيل " والمملكة الاردنية الهاشمية واحتوت على (٣٠) مادة وتسوية النزاعات الاقليمية القائمة منذ مدة طويلة وتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بشكل كامل بين الدولتين وكان الهدف منه ان يكون جزء من عملية السلام العربية – الاسرائيلية الكبيرة التي بدأت في عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد واستمر في اتفاق اوسلو التي وافق عليها ووقعها الاسرائيليون والفلسطينيون. ينظر :

General Anthonys , Zinni, Op. Cit., P.٥١٤.

(٤٧) للمزيد من التفاصيل ينظر: حامد عبد الله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة ، المصدر السابق ، ص١١٤؛ منار محمد الرشواني ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن ، ص٩١.

(٤٨) عادل تركي سعود القاضي، المصدر السابق ، ص٧٥ .

(٤٩) يوسف سلامة حمود المسعيدين ، المصدر السابق ، ص٤٢ .

(٥٠) رجاء صبحي عقلة غرايبة ، المصدر السابق ، ص١٨٠ .

(٥١) محمد الاشقر ، اثر المساعدات الامريكية في السياسة الخارجية ١٩٥٧-١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٤ ، ص١٤٨ .

(٥٢) عادل تركي سعود القاضي ، المصدر السابق ، ص٧٧ ؛ غازي صالح نهار ، الانتخابات النيابية وظهور الاحزاب السياسية في الحياة السياسية في الاردن للمدة (١٩٨٩-١٩٩٧) ، ص٧٠ .